

الإستقرار المالي وفعاليتة لتحقيق الشمول المالي الرقمي بالإقتصاد الجزائري

Financial stability and its effectiveness in achieving digital financial inclusion in the Algerian economy

د. مناصرية إسماعيل¹¹ جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، إيميل الباحث :

smail.menasria@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2025/12/18

تاريخ القبول: 2025/12/09

تاريخ الاستلام: 2025/10/26

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف لمفاهيم الشمول المالي الرقمي والإستقرار المالي الرقمي الذي يشكل محوراً أساسياً في بناء إقتصاد عصري، مرن، وشامل. فالشمول المالي الرقمي يُعنى بتمكين جميع فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة، أما الإستقرار المالي الرقمي، فهو يُمثل قدرة النظام المالي الرقمي على العمل بكفاءة ومرونة، مع الحفاظ على أمن المعاملات، وقد إعتدنا على المنهج الوصفي و التحليل المناسب للدراسة، كما خلصنا إلى أنّ التكامل بين الإستقرار المالي و الشمول المالي الرقمي من أهم نتائج تحقيق التنمية المستدامة، ويُعزز من قدرة الدول على مواجهة التحديات الاقتصادية، خاصة في ظل التحوّل العالمي نحو الرقمنة. وفي السياق الجزائري، يُمكن لهذا التكامل أن يُحدث نقلة نوعية في تمكين المواطنين اقتصادياً، وتحقيق العدالة المالية عبر أدوات رقمية آمنة وفعّال، خاصة بتمويل عمليات التنمية الاقتصادية من خلال ما تقوم به مختلف المؤسسات المالية من خدمات القرض والاقتراض وتوفير السيولة في ظل التحوّل الرقمي لتعزيز وتفعيل الشمول المالي الرقمي الكلي.

كلمات مفتاحية: إستقرار مالي؛ شمول مالي رقمي؛ إقتصاد الجزائر

تصنيفات JEL : O33.F36

Abstract:

This study aims to identify the concepts of digital financial inclusion and digital financial stability, which constitute a fundamental axis in building a modern, flexible, and inclusive economy. Digital financial inclusion means enabling all segments of society to access financial services through modern technological means. Digital financial stability represents the ability of the digital financial system to operate efficiently and flexibly, while maintaining the security of transactions. We relied on the descriptive approach and appropriate analysis for the study. We also concluded that the integration between financial stability and digital financial inclusion is one of the most important results of achieving sustainable development. It enhances countries' ability to meet economic challenges, especially in light of the global shift towards digitalization. In the Algerian context, this integration could bring about a qualitative shift in empowering citizens economically and achieving financial justice through secure and effective digital tools, particularly in financing economic development operations through the loan and borrowing services provided by various financial institutions and the provision of liquidity in light of the digital transformation to enhance and activate overall digital financial inclusion.

Keywords: Financial stability; Digital financial inclusion; Algerian economy

Jel Classification Codes: O33.F36

1. مقدمة:

يزداد الإهتمام على الصعيدين الدولي و المحلي بالشمول المالي و الإستقرار المالي كإستراتيجية للتخفيف من آثار المتغيرات العالمية على مستوى الكلي و الجزئي، و يتجلى ذلك من خلال الأزمات ومدى قدرة الاقتصاديات على مجابهتها والتصدي لنتائجها، ومنه أظهرت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وجائحة كوفيد-19 أهمية الإستقرار المالي كأساس للإستقرار الاقتصادي والاجتماعي . فخلال الأزمة المالية العالمية، انتقلت الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي مما أثر على معظم القطاعات الاقتصادية، وعكفت السلطات و المؤسسات للبحث عن السبلات والإجراءات. وعليه، تمكنت السياسات الاحترازية والإجراءات المتعلقة بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر

من تخفيف تأثير جائحة كوفيد-19 على القطاع المالي والمصرفي لتحقيق معدلات الاستقرار المالي ، ومنع إنتقالها إلى القطاع الحقيقي. وهو ما يؤكد أهمية ضمان استقرار القطاع المالي كركن أساسي للاستقرار الاقتصادي الشامل، مما دفع السلطات النقدية إلى جعل تحقيق الإستقرار المالي جزءاً من مهامها.

والشمول المالي يُعدّ من أبرز المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية الحديثة التي تهدف إلى تحقيق العدالة المالية والتنمية المستدامة .وهو لا يقتصر على مجرد توفير الخدمات المالية، بل يتعدى ذلك ليشمل تمكين الأفراد والمؤسسات من استخدام هذه الخدمات بفعالية وأمان، بما يُعزز من قدراتهم الاقتصادية ويُسهم في تحسين جودة حياتهم، أما الإستقرار المالي يُعدّ من الركائز الأساسية لأي اقتصاد قوي ومزدهر، إذ يُمثل قدرة النظام المالي على أداء وظائفه بكفاءة ومرونة، حتى في ظل الأزمات والصدمات الاقتصادية .ويُعنى هذا المفهوم بالحفاظ على سلامة المؤسسات المالية، وثقة الأفراد والمستثمرين، وتوازن الأسواق المالية، بما يُسهم في تحقيق النمو المستدام والرفاه الاجتماعي، ويعتبر التكامل بين الاستقرار المالي والشمول المالي يُمثل علاقة استراتيجية تُسهم في بناء اقتصاد قوي، مرن، وعادل. فكل منهما يُعزز الآخر في دورة تنمية متكاملة، حيث يُوفر الاستقرار المالي البيئة الآمنة لنمو الشمول المالي، بينما يُسهم الشمول المالي في ترسيخ دعائم الاستقرار المالي من خلال توسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية

ومنه يُواجه النظام المالي الجزائري تحديات تحقيق التكامل بين الاستقرار المالي والشمول المالي خاصة وهي في طريق تبني التحوّل الرقمي وتجسيد الرقمنة على كل القطاعات الاقتصادية الرائدة، وهذه التحديات تتعلق بتقلبات أسعار النفط، كونها تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية ، والقطاع المصرفي لا يزال بحاجة إلى تطوير أدوات التمويل الحديثة وتعزيز الشمول المالي إضافة إلى أنّ هناك جهود حكومية لتعزيز الرقابة المالية وتحديث البنية التحتية الرقمية، خاصة مع إطلاق خدمات الدفع الإلكتروني، ومحاوله رد الثقة العامة في المؤسسات المالية التي تتأثر أحياناً بعوامل مثل التضخم والبطالة، مما يستدعي سياسات أكثر شفافية وفعالية. ومما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي :

كيف يؤثر الإستقرار المالي في تحقيق الشمول المالي الرقمي بالإقتصاد الجزائري

في ظل التحوّل الرقمي؟

الهدف من الدراسة:

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تبيان دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي للإقتصاديات حيث يحتاج الشمول المالي الرقمي إلى مجموعة من المتطلبات الأساسية من أجل توسيع قاعدة النظام المالي الرسمي لكي تشمل جميع القطاعات ومن أهمها الإستراتيجيات و متطلباته التحوّل الرقمي لما له دور بارز في تعزيز الشمول المالي الرقمي مما يساهم في تحقيق الإستقرار المالي ورفع كفاءة مؤشرات قياسه.

أهمية الدراسة :

تبرز الأهمية من دراسة الاستقرار المالي والتي تُعدّ من الركائز الأساسية لفهم ديناميكية الاقتصاد الحديث، وهي ضرورة لصانعي السياسات، الباحثين، والمؤسسات المالية، لما لها من تأثير مباشر على النمو الاقتصادي، الثقة في النظام المالي، والقدرة على مواجهة الأزمات، أما دراسة الشمول المالي الرقمي تُعدّ من القضايا المحورية في الاقتصاد الحديث، خاصة في ظل التحوّل العالمي نحو الرقمنة، فهي تُوفّر فهماً عميقاً لكيفية استخدام التكنولوجيا لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، وتقليص الفجوة بين الفئات الاجتماعية، وتحقيق التنمية المستدامة.

أما منهجية الدراسة المتبعة :

للتمكن من دراسة الإشكالية وتحليل أبعادها والإمام بالموضوع، تم إختيار المنهج الوصفي و التحليلي للإجابة على الإشكالية المطروحة من سرد للمفاهيم النظرية والتعريفات والأسس المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وإسقاطها على دراسة حالة الإقتصاد الجزائري كنموذج مختار.

2.التعريفات النظرية للإستقرار المالي

حسب العديد من المنظرين والباحثين الإقتصاديين، لا يوجد تعريف مقبول للاستقرار المالي، فقد تعددت وجهات النظر و التفسيرات من عدة زوايا وأركان بحسب خلفيات وتوجهاتهم المتباينة، وتوجد مدرستين فكريتين في الأدبيات فيما يتعلق بتعريف الاستقرار المالي. هناك مدرسة للكتاب تفضل تعريف عدم الإستقرار المالي بينما هناك مدرسة أخرى تحاول تعريف الاستقرار المالي، على النحو التالي:

تمّ وصف الإستقرار المالي في منشور البنك المركزي الأوروبي بعنوان "مراجعة الاستقرار المالي" (2012)، بأنه: يعني قدرة المؤسسات والأسواق المالية على تخصيص الموارد بشكل فعال بين المستثمرين والمقترضين حتى

تتمكن من إدارة المخاطر المالية دون أن تؤدي إلى انهيارات أو أزمات الاستجابة للصدمات الاقتصادية مثل الأزمات العالمية أو تقلبات أسعار الفائدة، دون أن تنهار البنوك أو الأسواق (European Central Bank, 2012).

رأى فوت (2003) أن هناك بعض العوامل التي تساهم في تعزيز الاستقرار المالي، وهي: الاستقرار النقدي، ومستويات التوظيف القريبة من المعدل الطبيعي للاقتصاد، والثقة في تشغيل عمومية المؤسسات والأسواق المالية الرئيسية في الاقتصاد؛ وحركة الأسعار كونها أصولاً حقيقية أو مالية نسبياً داخل الاقتصاد تقوض الاستقرار النقدي والمستوى بين التوظيف والمعدل الطبيعي للاقتصاد (foot, 2003) أشار Allen and Wood (2006) إلى الإستقرار المالي على النحو التالي:

- نظام مصرفي قوي: بنوك قادرة على الوفاء بالتزاماتها وتقديم القروض بشكل مستدام؛
- أسواق مالية منظمة: تداولات شفافة ومنظمة تمنع المضاربات المفرطة أو الفقاعات؛
- سياسات نقدية ومالية متوازنة: مثل التحكم في التضخم وأسعار الفائدة؛
- ثقة المستثمرين والمستهلكين: عنصر حاسم في الحفاظ على الاستقرار.

(Allen & Geoffrey, 2006)

1.2. المبادئ الأساسية للإستقرار المالي

يمكن تحديد المبادئ الرئيسية لوضع تعريف عملي للاستقرار المالي، في الآتي :

المبدأ الأول: أن الاستقرار المالي يشمل الجوانب المختلفة للتمويل، البنية التحتية والمؤسسات والأسواق . (قندوز، خليل، و سراج، 2022)

المبدأ الثاني: أن الاستقرار المالي لا يعني فقط أن التمويل يؤدي دوره بشكل كافٍ في تخصيص الموارد والمخاطر، وتعبئة المدخرات، وتيسير تراكم الثروة والتنمية والنمو ؛ بل يجب أن يعني أيضاً أن أنظمة الدفع في جميع أنحاء الاقتصاد تعمل بسلاسة. وهذا يتطلب أن تؤدي النقود الورقية (أو البنك المركزي) - وأموالها البديلة والمشتقة (مثل الودائع تحت الطلب والحسابات المصرفية الأخرى) - دورها بشكل كافٍ كوسيلة الدفع المقبولة عالمياً ووحدة الحساب، وعند الاقتضاء، كمخزن (قصير الأجل) للقيمة. وبعبارة أخرى، يتداخل

الاستقرار المالي وما يعتبر عادة جزءا حيويًا من الاستقرار النقدي إلى حد كبير : .. (Schinasi, Defining Financial Stability, 2004, pp. 4-5)

المبدأ الثالث: أن مفهوم الاستقرار المالي لا يتعلق فقط بغياب الأزمات المالية الفعلية ولكن أيضًا بقدرة النظام المالي على الحد من ظهور الاختلالات واحتوائها والتعامل معها قبل أن تشكل تهديدًا له بحد ذاته أو للعمليات الاقتصادية، في نظام مالي يعمل بشكل جيد ومستقر، يحدث هذا جزئيًا من خلال آليات التصحيح الذاتي والانضباط في السوق التي تخلق المرونة وتمنع من تفاقم مشاكل النمو و تطورها إلى مخاطر على مستوى النظام ككل. وبالتالي، فإن الاستقرار المالي ينطوي على أبعاد وقائية وعلاجية. (بن عامر نبيل ، 07 ماي 2024 بسكرة)

المبدأ الرابع : أن الاستقرار المالي يجب أن يصاغ من حيث العواقب المحتملة على الاقتصاد الحقيقي. لا ينبغي اعتبار الاضطرابات في الأسواق المالية أو في المؤسسات المالية الفردية تهديدات للاستقرار المالي إذا لم يكن من المتوقع أن تلحق الضرر بالنشاط الاقتصادي ككل. في الواقع، قد يكون الإغلاق العرضي لمؤسسة مالية، وارتفاع تقلبات أسعار الأصول، والتصحيحات الحادة وحتى المضطربة في الأسواق المالية نتيجة للقوى التنافسية، والدمج الفعال للمعلومات الجديدة، وآليات التصحيح الذاتي والانضباط الذاتي للنظام الاقتصادي. ضمنيًا، في غياب العدوى والاحتمال الكبير للتأثيرات النظامية، قد يُنظر إلى مثل هذه التطورات على أنها مرحب بها - إن لم تكن صحية - من منظور الاستقرار المالي. (Radu, 2013)

المبدأ الخامس : أن يُنظر إلى الاستقرار المالي على أنه يحدث على طول سلسلة متصلة. وأحد الآثار المترتبة على رؤية الاستقرار المالي بهذه الطريقة هو أن الحفاظ على الاستقرار المالي لا يتطلب بالضرورة أن يعمل كل جزء من النظام المالي باستمرار في ذروة الأداء ؛ إنه يتوافق مع النظام المالي الذي يعمل على "إطار احتياطي" من وقت لآخر.

جدول رقم 01 : مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمتغيرات المكونة لها

المؤشر الرئيسي	المؤشر الفرعي	المتغيرات المكونة للمؤشر
مؤشر القطاع المصرفي	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال
	جودة الأصول	الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون
		صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال
		نسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة)
	السيولة	نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة
		نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء
	الربحية	نسبة العائد على الأصول
		نسبة العائد على حقوق الملكية
		إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل
		هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل
مؤشر الإقتصاد الكلي		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
		نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
		نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي
		معدل نمو الإيرادات الحكومية
		معدل التضخم
		نسبة الاحتياطات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي
مؤشر سوق رأس المال		القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: نوري مونية. خاطر اسمهان، الاستقرار المالي ومؤشرات قياسه. الملتقى العلمي الوطني الأول حول: متطلبات تحقيق الاستقرار المالي في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر — نحو رؤية جديدة لتحقيق الاستقرار المالي، جامعة بسكرة. 07 ماي 2024 .

3. تعاريف عن الشمول المالي الرقمي

يتطلب تحقيق الشمول المالي الرقمي التوجه نحو رقمنة الخدمات المالية، والاستفادة من الصناعة التكنولوجية المالية *fintech* والتي تركز على التقنيات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة من البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية كتحويل الأموال، التأمين، الإقراض، تبديل العملات.... الخ. ومن بين هذه الابتكارات الهواتف الذكية، شبكات الاتصال، العملات المشفرة، البتكوين، والبلوكشين. من المتطلبات المطروحة في التوجه نحو الشمول المالي الرقمي نذكر منها (وسام، 2021، الصفحات 221-222):

- البنية التحتية الرقمية توفير شبكات اتصال قوية، خاصة في المناطق الريفية والنائية، لضمان وصول الجميع إلى الخدمات المالية عبر الإنترنت؛
- التشريعات والسياسات التنظيمية وضع قوانين واضحة تنظم الخدمات المالية الرقمية وتحمي حقوق المستخدمين، بما في ذلك قوانين حماية البيانات والخصوصية؛
- التمكين المالي والتقني للفئات المهمشة مثل النساء، كبار السن، وسكان المناطق النائية، عبر برامج تدريبية وتوعوية حول استخدام التكنولوجيا المالية؛
- تعزيز الثقافة المالية والرقمية نشر الوعي حول كيفية استخدام الخدمات البنكية الرقمية، الحفاظ الإلكترونية، والدفع عبر الهاتف المحمول؛
- الأمن السيبراني ضمان حماية المعاملات الرقمية من الاحتيال والاختراقات، مما يعزز الثقة في النظام المالي الرقمي؛
- التكامل بين المؤسسات المالية والتقنية التعاون بين البنوك وشركات التكنولوجيا لتقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع؛
- تصميم منتجات مالية رقمية مخصصة باستخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي لتحليل احتياجات العملاء وتقديم خدمات تناسبهم.

وعليه؛ الشمول المالي الرقمي هو توجه استراتيجي يهدف إلى تمكين جميع أفراد المجتمع، وخاصة الفئات المهمشة، من الوصول إلى الخدمات المالية عبر الوسائل الرقمية بطريقة سهلة وآمنة باستخدام التكنولوجيا الرقمية لتوفير خدمات مالية (مثل الحسابات البنكية، الدفع الإلكتروني، القروض، التأمين) لجميع شرائح

المجتمع، بما في ذلك من لا يملكون حسابات مصرفية تقليدية وذلك لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل ودعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة بالتالي تحسين كفاءة الخدمات المالية وتقليل تكلفتها.

4. العلاقة بين الإستقرار المالي و الشمول المالي الرقمي

الإستقرار المالي يُعدّ أحد الركائز الأساسية لتحقيق الشمول المالي الرقمي، إذ يُوفّر البيئة المناسبة لنمو وتوسع الخدمات المالية الرقمية، ويُعزّز الثقة لدى الأفراد والمؤسسات في استخدامها، من خلال:

الإستقرار المالي: يعني قدرة النظام المالي على امتصاص الصدمات، وتوفير خدمات مالية آمنة وموثوقة، مما يُشجّع الأفراد على الانخراط في النظام المالي الرسمي،

أما الشمول المالي الرقمي: يهدف إلى تمكين جميع فئات المجتمع، خاصة المهمّشة منها، من الوصول إلى الخدمات المالية عبر الوسائل الرقمية مثل المحافظ الإلكترونية، تطبيقات الدفع، والخدمات المصرفية عبر الهاتف.

وأثبتت التجارب أن الشمول المالي الرقمي يعزز الإستقرار المالي، من خلال النقاط :

توسيع قاعدة العملاء: إدماج شرائح واسعة من المجتمع في النظام المالي الرسمي يقلل من الاعتماد على القنوات غير الرسمية، مما يُقلّل من المخاطر النظامي.

تحسين توزيع المخاطر: عندما يكون لدى الأفراد إمكانية الوصول إلى أدوات الادخار والتأمين، فإنهم يصبحون أكثر قدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية، مما يُخفّف الضغط على النظام المالي.

زيادة الشفافية: المعاملات الرقمية تُسجل وتُراقب بسهولة، مما يُقلّل من فرص الفساد ويُعزّز النزاهة المالي.

خلق بيئة موثوقة: الاستقرار يُشجّع الأفراد على استخدام الخدمات الرقمية بثقة، ويُحفّز المؤسسات على الاستثمار في البنية التحتية الرقمية.

دعم الابتكار المالي: في بيئة مستقرة، تُتاح الفرصة لتطوير منتجات مالية رقمية جديدة مثل المحافظ الإلكترونية، القروض الصغيرة عبر التطبيقات، وخدمات الدفع الفوري.

تحسين جودة الخدمات: الاستقرار يُمكن الجهات التنظيمية من وضع معايير واضحة لحماية المستهلك، مما يُعزّز جودة الخدمات الرقمية ويُشجّع استخدامه.

تعزيز الثقة في النظام المالي: عندما يكون النظام المالي مستقرًا، يشعر الأفراد بالأمان في استخدام الخدمات الرقمية دون خوف من فقدان أموالهم أو التعرض للاحتيال.

بالتالي ؛ يقوم الشمول المالي الرقمي بإتاحة الفرص إلى المزيد من الأشخاص لكي يقوموا بإنشاء مشاريعهم الخاصة وكسب دخل ثابت، ولا تقوم المؤسسات التي تعمل في هذا المجال بتوفير الفرص المالية فقط بل تقوم أيضا بالتثقيف المالي للأفراد حول كيفية إدارة الائتمان وتطوير أعمالهم الخاصة. حيث يتطلب الوصول إلى الفئات المحرومة وجود قنوات مبتكرة ومنتجات رقمية من شأنها أن تغلب على التحدي الأبدي المتمثل في الكفاءة والاستدامة.

1.4. أما أهمية الشمول المالي الرقمي، يمكن تلخيصها فيما يلي : (فاتح، 2022، صفحة 86)

- تحقيق الاستقرار المالي ورفع معدل النمو الاقتصادي؛
- تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية؛
- الاهتمام بالجانب الاجتماعي والتثقيف المالي؛
- تغطية نطاق جغرافي أوسع، مما يساعد على تقديم الخدمات المالية بصورة أوسع وأكثر كفاءة وبتكلفة منخفضة؛
- التقليل من الاعتماد على طرق التمويل وكل الخدمات المقدمة من المؤسسات المالية بطرق عادية ؛
- يساهم في وصول التمويلات المالية وتغطية شاملة لكل الخدمات لفئات المجتمع غير مشمولة ماليا؛
- سهولة دفع إشتراكات الضمان الاجتماعي لكافة المستفيدين من الخدمة؛
- خلق فرص متنوعة للعمل وخفض نسب البطالة و تمكين المرأة .

5. الإجراءات التي تساهم في الحفاظ على تحقيق الإستقرار المالي لتعزيز الشمول المالي الرقمي بالإقتصاد

الجزائري :

يتطلب تعزيز الاستقرار المالي المصرفي متانة وملاءة البنوك والتحوّط للصدمات المحتملة، وتطبيق معايير رقابية فعالة مثل معيار بازل3، أيضا التقييم المستمر لمخاطر القطاع المصرفي وتكوين إحتياطيات وقائية كافية، باعتبار أنّ تحقيق الاستقرار المالي يُعدّ شرطاً أساسياً لتعزيز الشمول المالي الرقمي، إذ يُوفر البيئة الآمنة والموثوقة التي تُشجع الأفراد والمؤسسات على استخدام الخدمات المالية الرقمية بثقة وفعالية.

في سياق الاقتصاد الجزائري، يُمكن لهذا التكامل أن يُحدث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني، خاصة مع التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية، من خلال مجموعة خصائص أساسية ، لعل أهمها :

*بناء الثقة في النظام المالي الرقمي: الاستقرار المالي يُقلل من التقلبات والمخاطر، مما يُشجع الأفراد على استخدام المحافظ الإلكترونية، الدفع عبر الهاتف، والخدمات المصرفية الرقمية؛ يُحفز المؤسسات المالية على الاستثمار في البنية التحتية الرقمية دون خوف من الانهيارات أو الأزمات. *تحسين جودة الخدمات الرقمية: في بيئة مستقرة، تُصبح المؤسسات المالية أكثر قدرة على تطوير منتجات رقمية مبتكرة تُلبّي احتياجات الفئات غير المخدومة؛

يُمكن للبنك الجزائر أن يُطبق سياسات تنظيمية مرنة تُشجع الابتكار وتحمي المستهلك. *توسيع نطاق الوصول الجغرافي والاجتماعي: الاستقرار يُمكن الدولة من توسيع الشبكات الرقمية لتشمل المناطق الريفية والنائية، والذي يسهم في إدماج النساء، الشباب، وأصحاب المشاريع الصغيرة في النظام المالي الرسمي عبر أدوات رقمية.

*إطلاق خدمات الدفع الإلكتروني مثل "MobPay" و "BaridiMob" ساهم في تقليص الاعتماد على النقد، خاصة خلال جائحة كوفيد-19، كما ثمّنت جهود بنك الجزائر في تعزيز الرقابة على البنوك وتطوير التشريعات الرقمية تُعدّ خطوات مهمة نحو تحقيق الاستقرار المالي الرقمي.

*إدماج المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية ضمن المنظومة الرسمية يُعزز الابتكار ويُوسع قاعدة الشمول 1.5. النموذج الإستراتيجي الوطني للتكامل بين الإستقرار المالي والشمول المالي الرقمي في الجزائر:

تحقيق نظام مالي جزائري مستقر، شامل، و رقمي يُمكن جميع المواطنين من الوصول إلى خدمات مالية آمنة، مبتكرة، وعادلة. يتمحور في العناصر التالية :

■ أولا: تعزيز الإطار التنظيمي والتشريعي: (الحملوي، صفحة 130)

تحديث قوانين البنوك والخدمات المالية لتشمل التكنولوجيا المالية (FinTech)؛

وضع إطار تنظيمي مرن يُشجع الابتكار ويحمي المستهلك؛

تعزيز استقلالية بنك الجزائر لضمان فعالية السياسات النقدي.

■ ثانيا: تطوير البنية التحتية الرقمية المالية:

توسيع تغطية الإنترنت عالي السرعة في المناطق الريفية والنائية؛

دعم إنشاء منصات دفع رقمية وطنية مثل "BaridiPay" و "MobPay"؛

تشجيع البنوك على رقمنة خدماتها وتطوير تطبيقات مصرفية ذكية.

■ ثالثا: نشر الثقافة المالية والرقمية : (نوري مونيرو و خاطر اسمهان، 07 ماي 2024 جامعة بسكرة)

إطلاق برامج تعليم مالي رقمي في المدارس والجامعات؛

- تنظيم حملات توعوية عبر الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي؛
تدريب موظفي البنوك على التعامل مع العملاء غير المهنيين رقمياً.
■ رابعاً: تعزيز الأمن السيبراني والثقة الرقمية (قسوري إنصاف، 13 نوفمبر 2024)

وضع معايير وطنية لحماية البيانات والمعاملات المالية؛
إنشاء مركز وطني للاستجابة للطوارئ السيبرانية في القطاع المالي؛
تعزيز الشفافية في التعاملات الرقمية لضمان ثقة المستخدمين.

- خامساً: قياس الأداء والمتابعة
إنشاء مرصد وطني للشمول المالي الرقمي والاستقرار المالي؛
تطوير مؤشرات قياس دورية مدى التقدم في تنفيذ الخطة؛
إصدار تقارير سنوية تُعرض على البرلمان والرأي العام.

2.5. الاستقرار المالي وأهميته في الإقتصاد الجزائري

الاستقرار المالي يُعدّ من الركائز الأساسية لأي اقتصاد قوي ومزدهر، إذ يُمثل قدرة النظام المالي على أداء وظائفه بكفاءة ومرونة، حتى في ظل الأزمات والصدمات الاقتصادية. ويُعنى هذا المفهوم بالحفاظ على سلامة المؤسسات المالية، وثقة الأفراد والمستثمرين، وتوازن الأسواق المالية، بما يُسهم في تحقيق النمو المستدام والرفاه الاجتماعي. (قسوري إنصاف، 13 نوفمبر 2024)

القطاع المصرفي القوي: بنوك تتمتع بالسيولة والملاءة المالية، وتُدار وفق معايير الحوكمة.

الأسواق المالية المنظمة: أسواق تُوفر الشفافية والكفاءة في تداول الأصول.

الرقابة والتنظيم الفعال: مؤسسات رقابية تُتابع وتُقيّم أداء الجهات المالية وتُطبق السياسات الوقائية.

الثقة العامة: ثقة الأفراد والمؤسسات في النظام المالي تُعدّ عنصراً حاسماً في استقراره

وعليه ؛ هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول الشرائح السكانية على الخدمات المالية الرسمية بتكاليف مقبولة وبالرغم من تحديات كيفية قياس الشمول المالي والتوصل الى فهم مؤشرات من خلال مقارنته مع المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعليه يدعم كلا منهما الآخر.

6. الخاتمة

في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، برزت مفاهيم الشمول المالي الرقمي والاستقرار المالي كدعائم أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاقتصادية. فالشمول المالي الرقمي يُمثل نقلة نوعية في تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة، مما يُسهم في تقليص الفجوة الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في المجتمعات النامية.

من جهة أخرى، يُعدّ الاستقرار المالي حجر الأساس لأي نظام اقتصادي فعال، إذ يُوفر البيئة الآمنة والموثوقة لنمو الأسواق، ويُعزز الثقة في المؤسسات المالية، ويُقلل من المخاطر النظامية. وعندما يتكامل الاستقرار المالي مع الشمول المالي الرقمي، يُمكن للدول أن تُحقق نقلة نوعية في توسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية، وتخفيف الابتكار المالي، وتعزيز مرونة الاقتصاد في مواجهة الأزمات.

رغم الجهود المبذولة في الجزائر لتعزيز الرقمنة المالية، لا يزال التكامل بين الاستقرار المالي والشمول المالي الرقمي محدودًا، مما يُعيق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وكانت مجموعة نتائج تَمَّ إستخلاصها :

- دراسة العلاقة بين هذين المفهومين ضرورة ملحة لفهم كيف يُمكن للتكنولوجيا أن تُسهم في ترسيخ الاستقرار، وكيف يُمكن للاستقرار أن يُمكن من تعميم الخدمات المالية الرقمية بشكل عادل وشامل؛
- الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، جنبًا إلى جنب مع التمكين المالي لجميع فئات المجتمع، يشكلان الطريق الأمثل لبناء مجتمعات أكثر شمولًا واستقرارًا؛
- من المهم الإشارة هنا إلى أن العلاقة بين الشمول المالي والتحول الرقمي ليست علاقة بديلة أو تنافسية، بل هي علاقة تكاملية، فبينما يوفر الشمول المالي الأطر القانونية والمالية التي تضمن العدالة والوصول المتساوي، فإن التحول الرقمي يقدّم الوسائل التقنية التي تجعل هذا الوصول أكثر كفاءة وسرعة وفعالية؛
- إستخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة يُمكن أن يُساعد البنوك والمؤسسات المالية على تصميم منتجات مخصصة تتناسب مع احتياجات كل شريحة من العملاء، وبالتالي تعزز من فاعلية جهود الشمول؛
- على الدول عبر مؤسساتها ومن أجل ضمان استمرارية أو تحقيق الاستقرار المالي، اعتماد مؤشرات المتعددة للتنبؤ والتصدي لمختلف الأزمات والاضطرابات الاقتصادية وتخطي العوائق والتحديات المختلفة كغياب الشفافية والتوسع والتعقيد على مستوى النظام المالي وديناميكية الأسواق والمخاطر المعنية.

7. المراجع

- Defining and achieving .Wood Geoffrey و William A Allen (2006). *Journal of financial stability*، 2(2)، الصفحات 152-172.
- European Central Bank. (2012). *Financial Stability Review*. European Central Bank.
- Michael Foot (2003). *What is financial stability and How do we get it*. The Roy Bridge Memorial Lecture, Financial Services Authority.
- Radu, D.-I. (2013). Role of the Financial Stability in Financials - Banking System. *Knowledge Horizons - Economics*, 5(4), pp. 211-214.
- Schinasi, G. (2004). Defining Financial Stability. *IMF Working Paper* (WP/04/187): International Capital Markets Department.
- بن عامر نبيل . (07 ماي 2024 بسكرة). متطلبات تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر: قراءة في تقارير برنامج تقييم القطاع المالي. الملتقى العلمي الوطني الأول حضوري و عن بعد حول: متطلبات تحقيق الاستقرار المالي في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر - نحو رؤية جديدة لتحقيق الاستقرار المالي.
- شيلي وسام. (2021). الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية-الواقع والمتطلبات. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 218-2019.
- عبد الكريم قندوز، سائد خليل، و عبد الله سراج. (2022). محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية. (صندوق النقد العربي، المخرى) دراسات معهد التدريب وبناء القدرات (11). تم الاسترداد من [/https://www.amf.org.ae](https://www.amf.org.ae)
- قسوري إنصاف. (الموجه لطلبة و أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ، يوم 13 نوفمبر 2024، 13 نوفمبر 2024). الأمن السيبراني: دعم الاستقرار الرقمي في القطاع البنكي الجزائري.
- اليوم التكويني الأكاديمي لمهني البنوك التجارية، حول: "الدفع الإلكتروني: نحو استخدام آمن للدفع الإلكتروني".
- ميروود فاتح. (2022). تعزيز الشمول المالي الرقمي كآلية لضمان تمويل مستدام في الدول العربية في ظل جائحة كوفيد-19. مجلة التحليل والإستشراف الإقتصادي، 86.
- نوري مونية، و خاطر اسمهان. (07 ماي 2024 جامعة بسكرة). الاستقرار المالي ومؤشرات قياسه . الملتقى العلمي الوطني الأول حول: متطلبات تحقيق الاستقرار المالي في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر - نحو رؤية جديدة لتحقيق الاستقرار المالي.